الجدول 1

الجلسات: السلام والأمن في أفريقيا

محضر الجلسة وتاريخها	*البند الفرعي*	*وثائق أخرى*	*الدعوات عملا بالمادة 37*	*الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها*	*المتكلمون*	*القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)*
S/PV.8743 و S/PV.8743 (Resumption 1) 11 آذار/مارس 2020	مكافحة الإرهاب والتطرف في أفريقيا رسالة مؤرخة 26 شباط/فبراير 2020 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة (S/2020/161)		16 جهة مدعوة[أ]	وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، والمراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، والأمين العام المساعد والمستشار الخاص لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة	12 من أعضاء المجلس[ب]، وجميع الجهات المدعوة[ج]	S/PRST/2020/5

(أ) إثيوبيا، وإريتريا، وأنغولا، وتوغو، والجزائر، وجيبوتي، والسنغال، والسودان، وسيراليون، وغينيا، وكوت ديفوار، وكينيا، ومصر، والمغرب، ونيجيريا، واليابان.

(ب) الاتحاد الروسي، وإستونيا، وألمانيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، وتونس (أيضا باسم جنوب أفريقيا، وسانت فنسنت، وجزر غرينادين، والنيجر)، والجمهورية الدومينيكية، والصين، وفرنسا، وفييت نام، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

(ج) تكلم رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وأيدت البيان أيضا ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وتركيا، والجبل الأسود، وجمهورية مولدوفا، وصربيا، ومقدونيا الشمالية.

الجدول 2

جلسات التداول بالفيديو: السلام والأمن في أفريقيا

تاريخ جلسة التداول بالفيديو	*محضر جلسة التداول بالفيديو*	*العنوان*	*القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون) ومحضر الإجراء الكتابي*
5 حزيران/يونيه 2020	S/2020/515	رسالة مؤرخة 9 حزيران/يونيه 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	
29 حزيران/يونيه 2020	S/2020/636	رسالة مؤرخة 1 تموز/يوليه 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	
16 تشرين الثاني/نوفمبر 2020	S/2020/1126	رسالة مؤرخة 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 موجهة من رئيسة مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	

11 - الحالة في ليبيا

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن أربع جلسات في إطار البند المعنون "الحالة في ليبيا"[297]. ويرد في الجدول 1 أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما في ذلك معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج. وعقد أعضاء المجلس أيضا سبع جلسات مفتوحة للتداول بالفيديو في إطار النظر في هذا البند[298].

ويرد في الجدول 2 أدناه مزيد من المعلومات عن جلسات التداول بالفيديو. واتخذ المجلس أربعة قرارات، منها قراران بموجب الفصل السابع من الميثاق[299]. وبالإضافة إلى الجلسات الحضورية وجلسات التداول بالفيديو، عقد أعضاء المجلس جلسات مغلقة للتداول بالفيديو

(297) لمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الثاني.

(298) لمزيد من المعلومات عن الإجراءات وأساليب العمل التي وُضِعت خلال جائحة كوفيد-19، انظر الجزء الثاني.

(299) القرارات 2509 (2020) (اتُّخذ بموجب الفصل السابع) و 2510 (2020) و 2526 (2020) (اتُّخذ بموجب الفصل السابع) و 2542 (2020).

ومشاورات غير رسمية للمجلس بكامل هيئته وحوارا تفاعليا غير رسمي لمناقشة هذا البند[300].

وفي عام 2020، تلقى المجلس إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام لليبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، الذي استقال من منصبه في أوائل آذار/مارس. وفي وقت لاحق، قدمت الممثلة الخاصة بالنيابة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا الإحاطات المنتظمة إلى المجلس. وركزت الإحاطات التي قدمها الممثل الخاص والممثلة الخاص بالنيابة على التطورات السياسية والأمنية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية في ليبيا. وكان من بين مقدمي الإحاطات الآخرين الأمين العام، ورئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا، الذي قدم إحاطة إلى المجلس بشأن الأنشطة والتطورات المتعلقة بعمل اللجنة وفريق خبرائها، والمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، التي ركزت إحاطاتها بشكل رئيسي على التحقيقات الجارية التي تجريها المحكمة بشأن الحالة في ليبيا.

وفي كانون الثاني/يناير، استمع المجلس إلى الإحاطة الأخيرة التي قدمها الممثل الخاص، والتي قدم خلالها تحديثات عن مؤتمر برلين الذي عقد في 19 كانون الثاني/يناير 2020، واصفا المؤتمر بأنه جهد جاد لمحاولة توحيد المجتمع الدولي المتنافر وبعث الأمل لدى الشعب الليبي المنهك، في شكل "مظلة دولية تحميهم". وحث المجلسَ على اتخاذ قرار لتأييد استنتاجات مؤتمر برلين. وأعرب الممثل الخاص كذلك عن قلقه من أن الهدنة الأخيرة ليست سوى هدنة اسمية وأفاد بأن الجهات الخارجية الراعية تزود الطرفين المتحاربين في ليبيا بالمعدات والمقاتلين، وذلك في انتهاك صارخ لحظر التسليح وكذلك للتعهدات التي قدمها ممثلو هذه البلدان في برلين. وأعرب الممثل الخاص عن "شعور عميق بالاستياء وخيبة الأمل" إزاء تصرفات "الجهات الفاعلة عديمة الضمير داخل ليبيا وخارجها"[301].

وفي وقت لاحق، في 12 شباط/فبراير، اتخذ المجلس القرار 2510 (2020)، الذي رحب فيه بمؤتمر برلين الذي عقد في 19 كانون الثاني/يناير 2020 وأيد استنتاجات المؤتمر بصيغتها الواردة في رسالة موجهة من ممثل ألمانيا إلى رئيس مجلس الأمن[302]. وفي هذا القرار، طلب المجلس إلى الأمين العام أن يمضي قدما بأسرع ما يمكن في أداء المهام المسندة إلى بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في الورقة التنفيذية المرفقة برسالة ممثل ألمانيا، وأن يقدم توصيات إلى المجلس بشأن الخيارات الواردة في تلك الورقة[303]. ورحب المجلس بترشيح ممثلين لعضوية اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 ودعا إلى أن يتواصل عقد اجتماعات تلك اللجنة بمشاركة كاملة ودون مزيد من التأخير من أجل الاتفاق على وقف دائم لإطلاق النار[304]. وأدان المجلس الزيادة الأخيرة في مستويات العنف، وطالب الطرفين بالالتزام بوقف دائم لإطلاق النار وفقا للشروط التي تتفق عليها اللجنة العسكرية المشتركة[305]. وأشار المجلس إلى الالتزامات التي تم التعهد بها في برلين بالتقيد بحظر توريد الأسلحة، وطالب بأن تمتثل جميع الدول الأعضاء وغيرها امتثالا تاما لحظر توريد الأسلحة المفروض بموجب القرار 1970 (2011) بصيغته المعدلة بموجب قرارات لاحقة، وذلك بوسائل منها وقف تقديم كافة أشكال الدعم إلى جميع المرتزقة المسلحين وسحبهم، وطالب جميع الدول الأعضاء بعدم التدخل في النزاع أو اتخاذ تدابير تؤدي إلى تفاقم النزاع[306]. وعلاوة على ذلك، طلب المجلس إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن التقدم المحرز في ما يتعلق بعمل لجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا التي دُعي إليها في مؤتمر برلين[307]. وبعد التصويت، أبرز معظم أعضاء المجلس الأهمية التي يكتسيها القرار في الإشارة إلى دعم المجلس الواسع لعملية سياسية تسعى إلى الوحدة والسلام في ليبيا وتؤدي إلى إنهاء الأعمال القتالية والتدخلات الخارجية[308]. وأشار ممثل الاتحاد الروسي إلى أن وفد بلده امتنع عن التصويت لأن القرار غير قابل للتطبيق إذ لم يتم

(300) انظر A/75/2، الجزء الثاني، الفصل 38. وانظر أيضا S/2020/258 و S/2020/344 و S/2020/558 و S/2020/789 و S/2020/1102 و S/2021/203.

(301) انظر S/PV.8710. وكان الأمين العام قد أطلع المجلس على نتائج مؤتمر برلين في 21 كانون الثاني/يناير 2020 (انظر S/2020/258).

(302) القرار 2510 (2020)، الفقرتان 1 و 2. وانظر أيضاً S/2020/63. وكانت نتيجة التصويت كما يلي: *المؤيدون:* إستونيا، وألمانيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، وتونس، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والصين، وفرنسا، وفييت نام، والمملكة المتحدة، والنيجر، والولايات المتحدة؛ *المعارضون:* لا أحد؛ *الممتنعون عن التصويت:* الاتحاد الروسي.

(303) القرار 2510 (2020)، الفقرة 3.

(304) المرجع نفسه، الفقرة 4.

(305) المرجع نفسه، الفقرة 6.

(306) المرجع نفسه، الفقرة 10.

(307) المرجع نفسه، الفقرة 12.

(308) انظر S/PV.8722 (إستونيا، وألمانيا، وإندونيسيا، وتونس، والصين، وفييت نام، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة).

الحصول على موافقة الأطراف الليبية وأنه كان ينبغي للمجلس أن ينتظر نتيجة المشاورات الليبية قبل اعتماد القرار. وأعربت ممثلة الولايات المتحدة عن خيبة أملها لعدم اعتماد القرار بالإجماع، على الرغم من الالتزامات التي اتفق عليها القادة في برلين، بما في ذلك الاتحاد الروسي. وشددت ممثلة المملكة المتحدة على أن المجلس هو هيئة ذات سيادة لا تتصرف فقط عندما تطلب منه الأطراف أن يتصرف، وأنه "ينبغي ألا يعني أبدا توافق الآراء أنه القاسم المشترك الأدنى، ولم يقصد به ذلك قط". وأحاط ممثل الصين علما بأن القرار لم يتخذ بالإجماع، وقال إنه ينبغي احترام آراء جميع الأطراف احتراما كاملا خلال المشاورات. وقال ممثل ليبيا إن القرار بعث الأمل، في حين تساءل عما إذا كان المجلس سيتمكن من وضع حد للمعرقلين وتدفق المرتزقة.

وقدمت الممثلة الخاصة بالنيابة، في الإحاطة التي قدمتها إلى أعضاء المجلس، خلال أول جلسة تداول لها مفتوحة بالفيديو في 19 أيار/مايو[309]، تقريرا عن المستويات المرتفعة بشكل مثير للقلق من العنف والتعزيزات العسكرية في البلد، فضلا عن توسط بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من أجل التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين الأطراف الرئيسية في النزاع. وفي أعقاب التطورات العسكرية، لاحظت الممثلة الخاصة بالنيابة أنه يمكن أن تكون هناك فرصة لاستئناف الأنشطة السياسية. وفي هذا الصدد، رحبت بالموقف البنّاء الذي اتخذه رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب. ولاحظت مع التقدير الدعم الذي أعرب عنه المشاركون في مؤتمر برلين، ودعت أيضا إلى وقف تدفق الدعم العسكري من الخارج في انتهاك لحظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة. وشددت على أن المجلس يمكن أن يمارس بشكل جماعي ضغطا متسقا ويتسم بالمصداقية على الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية التي تؤجج النزاع[310].

وفي 8 تموز/يوليه، عقد أعضاء المجلس جلسة تداول مفتوحة رفيعة المستوى بالفيديو[311] استمعوا فيها إلى إحاطة من الأمين العام. وأشار الأمين العام إلى أن الجلسة تأتي بعد ستة أشهر من مؤتمر برلين، وأفاد بأن النزاع دخل مرحلة جديدة، حيث بلغ التدخل الأجنبي مستويات غير مسبوقة، بما يشمل توفير المعدات المتطورة ومن حيث عدد المرتزقة المشاركين في القتال. وأعرب الأمين العام عن قلقه إزاء الحشد العسكري المثير للجزع حول سرت والتدخل الأجنبي المباشر على مستوى عال في النزاع في انتهاك لحظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة وقرارات المجلس وتعهدات الدول الأعضاء في برلين. وشدد على ضرورة اغتنام جميع الفرص للتغلب على الجمود السياسي، وأضاف قائلا إن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تبذل جهودا لخفض التصعيد، بما في ذلك إنشاء منطقة منزوعة السلاح محتملة. ورأى أن الحالة السياسية في شرق ليبيا تشير إلى تجدد التأييد للحل السياسي، إلا أن هذه البدايات هشة نظرا إلى أن مواقف الطرفين لا تزال تحددها التطورات العسكرية والدعم المقدم من الجهات الخارجية. وفي غضون ذلك، أدت التطورات في الميدان إلى الموافقة على إعادة عقد اللجنة العسكرية المشتركة 5+5، التي عقدت جولة ثالثة من المحادثات في حزيران/يونيه. وفيما يتعلق بعملية برلين، يتواصل عقد اجتماعات الجلسات العامة للجنة المتابعة الدولية، وجميعُ الأفرقة العاملة السياسية والأمنية والاقتصادية تعمل وتسهم في الجهود المستمرة التي تبذلها البعثة لتيسير الحوار الذي تتولى قيادته وزمامه ليبيا.

وفي 2 أيلول/سبتمبر[312]، عقد أعضاء المجلس جلسة تداول مفتوحة بالفيديو أطلعتهم فيها الممثلة الخاصة بالنيابة على تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا[313]. وكررت الممثلة الخاصة بالنيابة التأكيد على أن ليبيا تقف عند منعطف حاسم وأن دعم المجلس سيساعد على تحديد مستقبل البلد. وفي معرض وصفها للتطورات العسكرية، بما في ذلك الحالة في محيط سرت، أشارت إلى أن استمرار التدخل الأجنبي في النزاع يشكل انتهاكاً خطيراً

(309) انظر S/2020/421.

(310) انظر أيضاً S/2020/360.

(311) انظر S/2020/686. ومثل الصين مستشار الدولة ووزير الخارجية؛ ومثل ألمانيا وزير خارجية ألمانيا الاتحادي؛ ومثّل النيجر وزيرها للشؤون الخارجية والتعاون والتكامل الأفريقي وشؤون النيجريين في الخارج؛ ومثّل تونس وزير خارجيتها؛ ومثّلت جنوب أفريقيا وزيرة العلاقات الدولية والتعاون؛ ومثّل المملكةَ المتحدة وزير الدولة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ وأدلى ببيان كل من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية قطر؛ ووزير خارجية الجزائر؛ ووزير خارجية مصر؛ ووزير خارجية اليونان؛ ووزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في إيطاليا؛ ووزير الخارجية والتعاون الأفريقي وشؤون المغتربين المغاربة في المغرب؛ والممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ونائب رئيس المفوضية الأوروبية؛ والأمين العام لجامعة الدول العربية؛ ووزير خارجية الإمارات العربية المتحدة؛ ووزير الدولة للشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي والتعاون الدولي والتشاديين في الخارج؛ ونائب وزير خارجية تركيا؛ وممثلي السودان، وسويسرا، والكونغو، وليبيا، وهولندا. لمزيد من التفاصيل عن المناقشة، انظر الجزء الثالث، القسم الثالث.

(312) انظر S/2020/879.

(313) انظر S/2020/832.

لسيادة ليبيا وانتهاكاً صارخاً لحظر الأمم المتحدة على الأسلحة، ناهيك عن الالتزامات التي تعهد بها المشاركون في مؤتمر برلين. وكان للرفع الجزئي للحصار النفطي في 18 آب/أغسطس، والذي كان ساريا منذ كانون الثاني/يناير 2020، أثر ضئيل على أزمة الطاقة الحادة التي تواجهها ليبيا. وقالت إن الحالة في البلد هيأت أرضية خصبة للاضطرابات الاجتماعية، وأكدت مرة أخرى أن الوضع الراهن لا يمكن أن يدوم. وشددت على ضرورة ممارسة الضغط من أجل خفض التصعيد على الفور والعودة إلى العملية السياسية، وذكرت أن بصيص أمل قد لاح من داخل البلد. وفي 21 آب/أغسطس، أصدر رئيس المجلس الرئاسي ورئيس مجلس النواب بيانين متزامنين، وإن كانا منفصلين، يدعوان فيهما إلى وقف فوري لإطلاق النار وإنهاء حالة الإغلاق النفطي والعودة إلى العملية السياسية تحت رعاية الأمم المتحدة. وأشارت الممثلة الخاصة بالنيابة إلى أن تلك البيانات قوبلت بدعم منقطع النظير من جميع الانتماءات السياسية ومن قبل الشركاء الدوليين على حد سواء. وقالت إنها لا تزال متفائلة بأن هناك فرصة للمضي قدما في ما يتعلق بالمناقشات السياسية والأمنية بين الليبيين. وعلى الجانب العسكري، واصلت البعثة مناقشاتها مع وفود الجانبين تحت رعاية اللجنة العسكرية المشتركة 5+5.

وفي جلسة تداول مفتوحة عقدت بالفيديو في 19 تشرين الثاني/نوفمبر[314]، أفادت الممثلة الخاصة بالنيابة بأن الجهود التي بذلتها البعثة، بدعم من المجلس ولجنة المتابعة الدولية، لتيسير الحوار بين الأطراف الليبية قد أدت إلى توقيع اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 اتفاقا دائما لوقف إطلاق النار على نطاق البلد في جنيف في 23 تشرين الأول/أكتوبر[315]. وأشارت إلى أن الاتفاق التاريخي ينص على انسحاب جميع الوحدات العسكرية والتشكيلات المسلحة من خطوط المواجهة وخروج جميع المرتزقة والمقاتلين الأجانب من كامل الأراضي الليبية خلال 90 يوماً. وللإسراع بتفعيل الاتفاق، عُقدت جولتان متتاليتان من المناقشات على الأراضي الليبية. وقد أحرز تقدم ملموس كجزء من حزمة تدابير بناء الثقة المتفق عليها في جنيف، وفي أعقاب وضع ترتيبات لإخراج القوات الأجنبية من المنشآت النفطية، رفعت المؤسسة الوطنية للنفط حالة القوة القاهرة عن المنشآت النفطية، منهيةً الإغلاق النفطي الذي فُرض على البلد لأكثر من تسعة أشهر. وذكرت الممثلة الخاصة بالنيابة أنها عقدت في تونس في 9 تشرين الثاني/نوفمبر الجلسة الأولى بالحضور الشخصي لملتقى الحوار السياسي الليبي بالاستناد إلى خلاصات مؤتمر برلين التي أقرها مجلس الأمن في قراره 2510 (2020). وفي 15 تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمد المشاركون في ملتقى الحوار السياسي البالغ عددهم 75 مشاركا خريطة طريق سياسية للانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي تقرر إجراؤها في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021. وأعربت الممثلة الخاصة بالنيابة عن امتنانها بشكل خاص للمشارِكات اللواتي اضطلعن بدور حاسم في منتدى الحوار السياسي الليبي وأسهمن إسهاما هاما في رأب الصدع. وعلاوة على ذلك، شددت على ضرورة احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية الليبية والتنفيذ التام لحظر التسليح الذي تفرضه الأمم المتحدة على ليبيا ودعت المجلس إلى استخدام الأدوات التي تحت تصرفه للقيام بذلك، بما في ذلك بهدف منع المعوِّقين من تعريض هذه الفرصة النادرة لاستعادة السلام في ليبيا للخطر. وفي الختام، أعربت الممثلة الخاصة بالنيابة عن تفاؤلها بشأن سبيل المضي قدما في ليبيا، مع الاعتراف بالتحديات العديدة المقبلة، وذكرت أنها شهدت في الأشهر السابقة "إمكانية تحول النموذج".

وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت الممثلة الخاصة بالنيابة في إحاطاتها المختلفة[316]، عن وضع المهاجرين وطالبي اللجوء في ليبيا، وتأثير جائحة كوفيد-19، وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والتحديات الاقتصادية والمؤسسية في ليبيا.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا في 30 كانون الثاني/يناير و 19 أيار/مايو و 2 أيلول/سبتمبر. وبعد ذلك، وحتى نهاية العام، لم يقدم الرئيس أي إحاطات أخرى. وخلال جلسة تداول عقدت بالفيديو في 19 تشرين الثاني/نوفمبر، أوضح ممثل ألمانيا أنه تعين إلغاء عرض أنشطة اللجنة الذي كان مقررا أن يكون جزءا من تلك الجلسة، وذلك بسبب التضييق على أحد أعضاء اللجنة[317]. وخلال الإحاطات، قدم الرئيس تقريرا عن الأنشطة والتطورات المتعلقة بعمل اللجنة وفريق الخبراء التابع لها[318]. وأبرزت

(314) انظر S/2020/1129.

(315) انظر S/2020/1043.

(316) انظر S/2020/421 و S/2020/879 و S/2020/1129.

(317) انظر S/2020/1129.

(318) انظر S/PV.8710 و S/2020/421 و S/2020/879. لمزيد من التفاصيل عن تدابير الجزاءات المتعلقة بليبيا، انظر الجزء السابع، القسم الثالث. ولمزيد من المعلومات عن اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا وفريق الخبراء التابع لها، انظر الجزء التاسع، القسم الأول.

إحاطات الرئيس انتهاكات نظام الجزاءات، ولا سيما حظر الأسلحة، وطلبات الاستثناء فيما يتعلق بحظر السفر وحظر الأسلحة، وتنفيذ تجميد الأصول والصادرات غير المشروعة للنفط من ليبيا. وأشار الرئيس أيضا إلى أن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ تدابير الجزاءات تقع على عاتق الدول الأعضاء وشجعها على مواصلة دعم عمل فريق الخبراء.

وقدمت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية إحاطة إلى المجلس مرتين للإبلاغ عن التقدم المحرز والتحديات المتعلقة بالتحقيقات الجارية للمحكمة في ما يتصل بالحالة في ليبيا. وخلال جلسة تداول عقدت بالفيديو في 5 أيار/مايو، أبلغت المدعية العامة أعضاء المجلس أنه على الرغم من القيود التي سببتها جائحة كوفيد-19، فإن فريقها يمضي قدما في عمله القضائي وتحقيقاته[319]. وأبرزت قضايا الاحتجاز التعسفي وتزايد عدد حالات الاختفاء القسري واستخدام خطاب الكراهية. وفي ما يتعلق باختفاء البرلمانية سهام سرقيوة، أفادت المدعية العامة بأن مكتبها حصل على معلومات يمكن أن تشير إلى المسؤولين عن ذلك ويقوم بالتحقق منها. وأبلغت أيضا أعضاء المجلس بحالة الجهود التي تبذلها المحكمة لإلقاء القبض على ثلاثة ليبيين مشتبه فيهم ما زالوا طلقاء، وهم سيف الإسلام القذافي، والتهامي محمد خالد، ومحمود الورفلي. وفيما يتعلق بسيف الإسلام القذافي، قضت دائرة الاستئناف بالإجماع بأن قضيته مقبولة أمام المحكمة، وأشارت إلى أن أمر القبض عليه لا يزال بالتالي قابلا للتنفيذ. وخلال جلسة التداول الثانية المعقودة بالفيديو في 10 تشرين الثاني/نوفمبر[320]، أشارت المدعية العامة إلى أن مكتبها لم يتلق ردا على مطالبته بأن يعتقل اللواء خليفة حفتر السيد الورفلي وأن يسلمه إلى المحكمة. وأشارت إلى أن التهامي خالد يُزعم أنه لا يزال في مصر، وحثت جميع الدول المعنية، بما فيها مصر، على تأمين تسليم الهاربين المطلوبين للمحكمة دون تأخير. وأفادت المدعية العامة كذلك بأنه تم إحراز تقدم كبير في التحقيقات منذ أيار/مايو 2020. وذكرت أنه تم اكتشاف مقابر جماعية متعددة في مدينة ترهونة وجنوب طرابلس وأن مكتبها لا يزال يتلقى معلومات عن الهجمات والجرائم المرتكبة ضد المدنيين.

(319) انظر S/2020/371.

(320) انظر S/2020/1108.

وأعرب أعضاء المجلس في مداولاتهم في عام 2020 عن قلقهم العميق إزاء تصاعد العنف في ليبيا[321]. وردا على انتهاكات نظام الجزاءات، ولا سيما حظر توريد الأسلحة، دعا أعضاء المجلس جميع الأطراف إلى الاحترام الكامل للالتزامات التي حددها حظر توريد الأسلحة وتنفيذها تنفيذا صارما والامتثال لها، لا سيما في ضوء التصديق على نتائج مؤتمر برلين[322]. ورحبوا باتفاق وقف إطلاق النار المبرم في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020 وحثوا جميع الجهات الفاعلة، داخل ليبيا وخارجها، على دعم تنفيذه بالكامل، بما في ذلك من خلال الانسحاب الفوري لجميع القوات الأجنبية والمرتزقة من ذلك البلد[323]. ورحب أعضاء المجلس بالتقدم المحرز على المسار السياسي وأعربوا عن دعمهم الكامل لملتقى الحوار السياسي الليبي الذي تيسره بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا[324]، وشدد البعض بشكل خاص على ضرورة مشاركة المرأة[325].

وفي المداولات التي أعقبت الإحاطة التي قدمتها المدعية العامة، أعرب عدد من أعضاء المجلس عن تأييدهم للمحكمة الجنائية الدولية بوصفها دعامة هامة للنظام الدولي القائم على القواعد، وأشار البعض إلى أن المدعية العامة وفريقها يجب أن يكونوا قادرين على

(321) انظر S/PV.8710 (المملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وفرنسا، والجمهورية الدومينيكية، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وإندونيسيا، والاتحاد الروسي، والصين، وبلجيكا، وجنوب أفريقيا، وألمانيا، وإستونيا، والنيجر، وتونس، وفييت نام).

(322) انظر S/PV.8710 (المملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وفرنسا، والجمهورية الدومينيكية، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وإندونيسيا، والاتحاد الروسي، والصين، وبلجيكا، وجنوب أفريقيا، وألمانيا، وإستونيا، والنيجر، وتونس، وفييت نام)؛ و S/2020/686 (الصين، وألمانيا، والنيجر، وتونس، وجنوب أفريقيا، والمملكة المتحدة، وبلجيكا، والجمهورية الدومينيكية، وفرنسا، وإندونيسيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والولايات المتحدة، وفييت نام). ولمزيد من المعلومات، انظر الجزء السابع، القسم الثالث.

(323) انظر S/2020/1129 (الاتحاد الروسي، وإستونيا، وألمانيا، وبلجيكا، وتونس، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والصين، وفرنسا، وفييت نام، والمملكة المتحدة، والنيجر، والولايات المتحدة).

(324) انظر S/2020/879 (إستونيا، وألمانيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، وتونس، وجنوب أفريقيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والنيجر، والولايات المتحدة)؛ و S/2020/1108 (الاتحاد الروسي، وألمانيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، وتونس، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وفرنسا، وفييت نام، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة).

(325) انظر S/2020/686 (فييت نام)؛ و S/2020/879 (المملكة المتحدة)؛ و S/2020/1129 (بلجيكا، والجمهورية الدومينيكية، والمملكة المتحدة، وسانت فنسنت وجزر غرينادين).

ممارسة مهامهم دون عرقلة[326]. وعلى النقيض من ذلك، رأى ممثل الاتحاد الروسي أن أنشطة المحكمة في ليبيا أصبحت غير ذات صلة على نحو متزايد، واعتبر أنه عندما يترسخ السلام، سيتمكن الليبيون من أن يقرروا بأنفسهم كيفية معالجة مسألة العدالة[327]. وأشار إلى أن المحكمة اختارت استراتيجية العدالة التمييزية وعدم اتخاذ خطوات حقيقية للتحقيق في الأفعال التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع الليبي[328]. وأبرز أعضاء آخرون في المجلس مبدأ تكامل المحكمة مع الولاية القضائية الوطنية الليبية[329]. وفي حين أكد ممثل الولايات المتحدة من جديد اعتراض بلده الثابت والمبدئي على أي تأكيد لولاية المحكمة على رعايا دول ليست أطرافا في نظام روما الأساسي، في غياب إحالة من المجلس أو موافقة من تلك الدول، أكد أن بلده لا يزال داعما قويا للمساءلة والعدالة المجديين لضحايا الفظائع من خلال الآليات المناسبة. وشدد أعضاء آخرون في المجلس على أن إنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم الخطيرة أمر أساسي للتوصل إلى حل سلمي دائم للأزمة في ليبيا، ودعوا جميع الأطراف إلى التعاون مع المحكمة والوفاء بإخلاص بالتزاماتها بتنفيذ أوامر الاعتقال المعلقة[330]. وعلاوة على ذلك، دعا عدد من أعضاء المجلس إلى إنفاذ حظر الأسلحة[331].

وأبرز ممثل ليبيا في بياناته معاناة الشعب الليبي وإحباطه. وذكّر المجلس بمسؤوليته تجاه ليبيا، لا سيما فيما يتعلق بمحاسبة المسؤولين عن التدخل الأجنبي وجرائم الحرب في النزاع[332]. وأشار إلى أن انطلاق ملتقى الحوار السياسي الليبي كان "بصيص أمل" لليبيين، مشددا على أن دور الأطراف الليبية في الحوار كان حاسما لنجاح العملية. ودعا المجلس أيضا إلى اعتماد قرار ملزم يدعم ما يَتوافق عليه الليبيون في الحوارات المختلفة، من خارطة طريق وقاعدةٍ دستورية لإجراء الانتخابات في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021، ومنح بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تفويضا لتقديم الدعم الفني واللوجستي للعملية الانتخابية[333].

وتناول المجلس أيضا المسائل المبينة أعلاه في قراراته المتخذة خلال الفترة قيد الاستعراض. وبالإضافة إلى القرار 2510 (2020) المبين أعلاه، اتخذ المجلس في 11 شباط/فبراير، دون إجماع، القرار 2509 (2020) بموجب الفصل السابع من الميثاق. وفي ذلك القرار، قرر المجلس أن يمدد حتى 30 نيسان/أبريل 2021 الإذنين المنصوص عليهما في القرارين 2146 (2014) و 2441 (2018) والتدابير المفروضة بموجبهما، وأن يعدل فترة تعيين السفن في ما يتعلق ببعض أو جميع التدابير الواردة في القرار 2146 (2014) إلى سنة واحدة قابلة للتجديد من جانب اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011)[334]. ومدد المجلس أيضا حتى 15 أيار/مايو 2021 ولاية فريق الخبراء المنشأة بموجب القرار 1973 (2011)، وطلب إلى فريق الخبراء أن يتابع عن كثب أي معلومات متعلقة باستيراد النفط من ليبيا وتصديره إليها على نحو غير مشروع، بما في ذلك النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة، وأن يبلغ اللجنة بها[335]. ودعا المجلس أيضا جميع الدول الأعضاء إلى الامتثال التام لحظر توريد الأسلحة والامتناع عن التدخل في النزاع أو اتخاذ تدابير تؤدي إلى تفاقمه[336]. وأشار ممثل الاتحاد الروسي، في بيانه بعد التصويت، إلى أن بلده امتنع عن التصويت لأن القرار تضمن صياغة جديدة بشأن الاستيراد غير المشروع للمنتجات النفطية إلى ليبيا. وأشار إلى أن المجلس ينبغي ألا ينسى الاحتياجات النفطية لليبيين الذين يعيشون في شرق البلد[337].

(326) انظر S/2020/371 (إستونيا، وألمانيا، وبلجيكا، وتونس، والجمهورية الدومينيكية، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وفرنسا، والمملكة المتحدة)؛ و S/2020/1108 (إستونيا، وألمانيا، وبلجيكا، وتونس، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والصين، وفرنسا).

(327) انظر S/2020/371.

(328) انظر S/2020/1108.

(329) انظر S/2020/371 (إندونيسيا، وتونس، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا، وفييت نام)؛ و S/2020/1108 (إندونيسيا، وتونس، وجنوب أفريقيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وفرنسا).

(330) انظر S/2020/371 (إستونيا، وألمانيا، وبلجيكا، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والنيجر)؛ و S/2020/1108 (إستونيا، وألمانيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والنيجر).

(331) انظر S/2020/371 (الصين، وفييت نام، والنيجر)؛ و S/2020/1108 (ألمانيا، وتونس، وجنوب أفريقيا، والصين، وفييت نام، والنيجر).

(332) انظر S/2020/371 و S/2020/1108 و S/2020/1129.

(333) انظر S/2020/1129.

(334) القرار 2509 (2020)، الفقرة 2. وانظر أيضا القرار 2441 (2018)، الفقرة 2، والقرار 2146 (2014)، الفقرة 11.

(335) القرار 2509 (2020)، الفقرتان 3 و 11.

(336) القرار 2509 (2020)، الفقرة 6. ولمزيد من المعلومات عن تدابير الجزاءات المتعلقة بليبيا، انظر الجزء السابع، القسم الثالث. ولمزيد من المعلومات عن اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا وفريق الخبراء التابع لها، انظر الجزء التاسع، القسم الأول.

(337) انظر S/PV.8719.

وفي 5 حزيران/يونيه، اتخذ المجلس بالإجماع، متصرفا بموجب الفصل السابع من الميثاق، القرار 2526 (2020)، الذي مدد بموجبه لمدة 12 شهرا الأذون الواردة في القرار 2473 (2019)، التي أذن بموجبها للدول الأعضاء، التي تتصرف بصفتها الوطنية أو عن طريق منظمات إقليمية، بتفتيش السفن التي لديها أسباب معقولة للاعتقاد بأنها تحمل أسلحة أو أعتدة ذات صلة إلى ليبيا أو منها، من أجل ضمان التنفيذ الصارم لحظر الأسلحة المفروض على أعالي البحار قبالة سواحل ليبيا، واستخدام جميع التدابير التي تقتضيها الظروف المحددة للقيام بعمليات التفتيش تلك[338].

وفي 15 أيلول/سبتمبر، اتخذ المجلس، دون إجماع، القرار 2542 (2020)، الذي مدد بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا حتى 15 أيلول/سبتمبر 2021[339]. ومن بين المهام الأخرى، طلب المجلس من البعثة أن تقوم، بما يتفق تماما مع مبادئ الملكية الوطنية، بمواصلة تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي؛ ودعم الجهود التي تبذلها حكومة الوفاق الوطني لتحقيق الاستقرار في المناطق الخارجة من النزاع؛ ورصد انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والإبلاغ عنها، بما في ذلك العنف الجنسي في حالات النزاع؛ ودعم توفير الخدمات الأساسية وإيصال المساعدات الإنسانية، لأغراض منها التصدي لجائحة كوفيد-19[340]. وبموجب القرار، قرر المجلس أيضا أن يقود البعثة مبعوث خاص للأمين العام يتولى القيادة العامة للبعثة، مع التركيز بوجه خاص على المساعي الحميدة والوساطة لدى الجهات الفاعلة الليبية والدولية لإنهاء النزاع، وأن يتولى منسق للبعثة، تحت سلطة المبعوث الخاص، مسؤولية العمليات اليومية والشؤون الإدارية للبعثة، وطلب أن يعيّن الأمين العام مبعوثه الخاص دون تأخير[341]. وطلب المجلس كذلك إلى الأمين العام أن يقيم الخطوات اللازمة للتوصل إلى وقف لإطلاق النار، والدور الذي يمكن أن تؤديه البعثة في توفير دعم قابل للتوسع لوقف إطلاق النار، فضلا عن إجراء استعراض استراتيجي مستقل للبعثة[342]. وعقب التصويت[343]، أعرب عدد من أعضاء المجلس عن دعمهم للبعثة ورحبوا بالتعاون بين البعثة والمنظمات الإقليمية وجيران ليبيا[344]. وذكر ممثل الاتحاد الروسي أن بلده امتنع عن التصويت لأن تعديلاته لم تجسَّد جميعها في النص وأن رصد البعثة لوقف الأعمال العدائية في ليبيا ينبغي ألا يتم إلا بناء على طلب الأطراف الليبية وبموافقتها. وأشار ممثل الصين إلى أن المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان ونوع الجنس ورصد وقف إطلاق النار لم تحل على النحو الواجب في القرار. وردا على المخاوف التي أثارها الاتحاد الروسي والصين، أشار ممثل المملكة المتحدة، بصفتها القائمة على الصياغة، إلى أن الصياغة الجديدة التي أضيفت إلى القرار استجابة لشواغل الاتحاد الروسي توضح أن البعثة لن تشارك في تنفيذ وقف إطلاق النار إلا بمجرد موافقة الأطراف الليبية عليه. وذكر كذلك أن عددا من الإشارات التي تؤيد خطة أعمال حقوق الإنسان والتي تتصل بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات قد حذفت بناء على طلب الصين، وذلك من أجل التوصل إلى تسوية مع أعضاء المجلس الآخرين، الذين يرون أنها مسائل مهمة.

وتم النظر أيضا في التطورات في ليبيا في إطار بند "صون السلم والأمن الدوليين"[345].

---

(338) القرار 2526 (2020)، الفقرة 1. وانظر أيضا القرار 2292 (2016)، الفقرة 3. ولمزيد من المعلومات بشأن قرارات المجلس المتصلة بالمادة 42 من الميثاق خلال الفترة قيد الاستعراض، انظر الجزء السابع، القسم الرابع-ألف.

(339) القرار 2542 (2020)، الفقرة 1. ولمزيد من المعلومات عن ولاية البعثة، انظر الجزء العاشر، القسم الثاني.

(340) القرار 2542 (2020)، الفقرة 1.

(341) المرجع نفسه، الفقرة 2. لمزيد من التفاصيل عن المبعوث الخاص للأمين العام المعني بليبيا، انظر الجزء التاسع، القسم السادس.

(342) القرار 2542 (2020)، الفقرتان 4 و 5.

(343) انظر S/PV.8758.

(344) جنوب أفريقيا، وفييت نام، والاتحاد الروسي، والصين، وإندونيسيا، وتونس.

(345) لمزيد من المعلومات، انظر الجزء الأول، القسم 35.

الجدول 1

الجلسات: الحالة في ليبيا

محضر الجلسة وتاريخها	*البند الفرعي*	*وثائق أخرى*	*الدعوات عملا بالمادة 37*	*الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها*	*المتكلمون*	*القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)*
S/PV.8710 30 كانون الثاني/يناير 2020	تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2020/41)		ليبيا	الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا	جميع أعضاء المجلس[أ]، وجميع الجهات المدعوة[ب]	
S/PV.8719 11 شباط/فبراير 2020		مشروع قرار مقدم من ألمانيا والمملكة المتحدة (S/2020/111)			2 من أعضاء المجلس (الاتحاد الروسي، والصين)	القرار 2509 (2020) 14–0–1[ج] (اتُّخذ بموجب الفصل السابع)
S/PV.8722 12 شباط/فبراير 2020		مشروع قرار مقدم من المملكة المتحدة (S/2020/113)	ليبيا		9 من أعضاء المجلس[د]، وليبيا	القرار 2510 (2020) 14–0–1[هـ]
S/PV.8758 15 أيلول/سبتمبر 2020	تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2020/832)	مشروع قرار مقدم من المملكة المتحدة (S/2020/896)			7 من أعضاء المجلس[و]	القرار 2542 (2020) 13–0–2[ز]

(أ) قدم ممثل ألمانيا إحاطة إلى المجلس باسم رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا.

(ب) شارك الممثل الخاص في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من برازافيل.

(ج) *المؤيدون:* إستونيا، ألمانيا، إندونيسيا، بلجيكا، تونس، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، الصين، فرنسا، فييت نام، المملكة المتحدة، النيجر، الولايات المتحدة؛ *المعارضون:* لا أحد؛ *الممتنعون عن التصويت:* الاتحاد الروسي.

(د) الاتحاد الروسي، وإستونيا، وألمانيا، وإندونيسيا، وتونس، والصين، وفييت نام، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة. وأيد النيجر البيان الذي أدلت به تونس.

(هـ) *المؤيدون:* إستونيا، ألمانيا، إندونيسيا، بلجيكا، تونس، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، الصين، فرنسا، فييت نام، المملكة المتحدة، النيجر، الولايات المتحدة؛ *المعارضون:* لا أحد؛ *الممتنعون عن التصويت:* الاتحاد الروسي.

(و) الاتحاد الروسي، وإندونيسيا، وتونس، وجنوب أفريقيا، والصين، وفييت نام، والمملكة المتحدة.

(ز) *المؤيدون:* إستونيا، ألمانيا، إندونيسيا، بلجيكا، تونس، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، فرنسا، فييت نام، المملكة المتحدة، النيجر، الولايات المتحدة؛ *المعارضون:* لا أحد؛ *الممتنعون عن التصويت:* الاتحاد الروسي، الصين.

الجدول 2

جلسات التداول بالفيديو: الحالة في ليبيا

تاريخ جلسة التداول بالفيديو	*محضر جلسة التداول بالفيديو*	*العنوان*	*القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون) ومحضر الإجراء الكتابي*
5 أيار/مايو 2020	S/2020/371	رسالة مؤرخة 7 أيار/مايو 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	
19 أيار/مايو 2020	S/2020/421	رسالة مؤرخة 21 أيار/مايو 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام وإلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	
5 حزيران/يونيه 2020 15–0–0	S/2020/509	رسالة مؤرخة 5 حزيران/يونيه 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	القرار 2526 (2020) 15–0–0 (اتُّخذ بموجب الفصل السابع) S/2020/504

تاريخ جلسة التداول بالفيديو	محضر جلسة التداول بالفيديو	العنوان	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون) ومحضر الإجراء الكتابي
8 تموز/يوليه 2020	S/2020/686	رسالة مؤرخة 10 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن من رئيس مجلس الأمن	
2 أيلول/سبتمبر 2020	S/2020/879	رسالة مؤرخة 4 أيلول/سبتمبر موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	
10 تشرين الثاني/نوفمبر 2020	S/2020/1108	رسالة مؤرخة 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	
19 تشرين الثاني/نوفمبر 2020	S/2020/1129	رسالة مؤرخة 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 موجهة من رئيسة مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	

12 - الحالة في مالي

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن أربع جلسات في إطار البند المعنون "الحالة في مالي". واتَّخذت ثلاث من تلك الجلسات شكل إحاطات، وعقدت واحدة لاتخاذ قرارات[346]. ويرد في الجدول 1 أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما في ذلك معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج. وعقد أعضاء المجلس أيضا أربع جلسات تداول مفتوحة بالفيديو فيما يتصل بهذا البند، خصصت اثنتان منها للإعلان عن اتخاذ القرارات[347]. ويرد في الجدول 2 أدناه مزيد من المعلومات عن جلسات التداول بالفيديو. وفي عام 2020، اتخذ المجلس قرارين بموجب الفصل السابع من الميثاق وأصدر بيانا رئاسيا واحدا. وبالإضافة إلى الجلسات الحضورية وجلسات التداول بالفيديو المفتوحة، عقد أعضاء المجلس أيضا مشاورات غير رسمية للمجلس بكامل هيئته وجلسات مغلقة للتداول بالفيديو[348]، بما في ذلك جلسة تداول مغلقة بالفيديو مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي عملا بالقرار 1353 (2001)[349].

وفي عام 2020، استمع المجلس إلى إحاطة مرتين من الممثل الخاص للأمين العام لمالي ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، ومرة واحدة من الأمين العام ووكيل الأمين العام لعمليات السلام والممثل السامي للاتحاد الأفريقي لدى مالي ومنطقة الساحل. وقدمت إحاطات فيما يتصل بالتقارير الفصلية للأمين العام عن الحالة في مالي[350]. واستمع المجلس أيضا مرة واحدة إلى إحاطة قدمها رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2374 (2017) بشأن مالي.

وفي الجلسة المعقودة في 15 كانون الثاني/يناير[351]، أبلغ وكيل الأمين العام لعمليات السلام المجلس بأن الحالة في مالي وفي منطقة الساحل عموما آخذة في التدهور بمعدل مثير للقلق، وأشار إلى جرح 18 من حفظة السلام خلال هجوم على معسكر البعثة المتكاملة في تيساليت في الأسبوع السابق. وعلى الصعيد السياسي، فإن تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي لعام 2015 يسير ببطء وبدرجات متفاوتة. وفي حين أرجئت قرارات مهمة، أحرز تقدم كبير في الحوار الوطني الشامل. وقد شعر وكيل الأمين العام بوجه خاص بالتشجيع نظرا لزيادة مستوى مشاركة المرأة، وأثنى على تنسيقية الحركات الأزوادية لانضمامها إلى المراحل النهائية للحوار، ولكنه أعرب أيضا عن أسفه لغياب أحزاب المعارضة. وأشار أيضا إلى التقدم بشأن نزع سلاح المقاتلين السابقين وإدماجهم في قوات الدفاع والأمن المالية ووضع الإطار القانوني اللازم لإنشاء منطقة التنمية الشمالية.

وفيما يتعلق بولاية البعثة المتكاملة، أبرز وكيل الأمين العام أنه في الأشهر الأخيرة، تمشيا مع القرار 2480 (2019)، بذلت البعثة قصارى جهودها لدعم استقرار واستعادة سلطة الدولة في وسط مالي،

(346) لمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الثاني.

(347) لمزيد من المعلومات عن الإجراءات وأساليب العمل التي وُضِعت خلال جائحة كوفيد-19، انظر الجزء الثاني.

(348) انظر A/75/2، الجزء الثاني، الفصل 39. وانظر أيضا S/2021/9.

(349) عقدت جلسة التداول بالفيديو المغلقة في 10 حزيران/يونيه 2021 فيما يتعلق بالبند المعنون "اجتماع مجلس الأمن مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة عملا بأحكام الجزأين ألف وباء من المرفق الثاني للقرار 1353 (2001)"؛ وانظر A/75/2، الجزء الثاني، الفصل 22.

(350) انظر S/2019/983 و S/2020/223 و S/2020/476 و S/2020/952.

(351) انظر S/PV.8703.